



PROVISIONAL
A/40/PV.68
18 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس: السيد دي بينييس (إسبانيا)
ثم: السيد الكواري (نائب الرئيس) (قطر)

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/40/576 و Corr.1) :(ب) مشروع القرار (A/40/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتذكر الاعضاء أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قدم في يوم الخميس ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ تقرير الوكالة لعام ١٩٨٤ ، وذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الخاصة والخمسين .

واقترح ان تغلق قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند اليوم الساعة ١٢ / ٠٠ .
تقرير ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أطلب بالتالي من الممثلين الذين يريدون تسجيل اسمائهم على قائمة المتكلمين أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن .
أعطي الكلمة الان لممثل اندونسيا ، الذي سيقدم مشروع القرار A/40/L.8

السيد سوتوارد ويو (اندونسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لتأذنا
لي أولا أن أعرب عن شكر وفدى وتقديره الصادق للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الكلمة التي ألقاها في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ، والتي قدم فيها معلومات وافية وواضحة عن الأنشطة الرئيسية للوكالة في العام الماضي وفي هذا العام .
ويسر وفدى بصفة خاصة أن يهنئه على إعادة تعيينه من جانب مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه مديرا عاما للوكالة لفترة أربع سنوات أخرى تبدأ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ ، وهذا شرف يستحقه تماما ونغتنب له جميعا بالنظر الى تفانيه المعروف في سبيل تحقيق أهداف الوكالة والحفاظ على سمعتها كهيئة تقنية موضوعية .

ولا أنوى في هذه المناسبة أن أخوض في الجوانب المختلفة لتقرير الوكالة الذي كان محل مناقشات عميقة ومطولة أثناء المؤتمر العام الذي عقد في فيينا في ايلول / سبتمبر الماضي ، حيثاتيحت الفرصة للوفد الاندونيسي لأن يدلي بآرائه في أنشطة الوكالة ، ولكني لا أود الا أن استرعي الانتباه الى بعض الجوانب المحددة التي نعتبرها هامة .

ان التقرير يقدم الدليل على تزايد اهمية أنشطة الوكالة في متابعة هدفها المزوج ، المنصوص عليه في المادة الثانية من النظام الاساسي للوكالة ، وهو السعي من أجل التعجيل بمساهمة الطاقة النووية وتوسيع نطاقها في تحقيق السلم والصحة والازدهار في جميع أنحاء العالم ، وضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة أو المقدمة بناءً على طلبها أو تحت اشرافها بالطريقة التي تسمح بخدمة اي هدف عسكري .

ولا ينبغي ان ينظر الى أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني ، في رأينا باعتبارها تقتصر ، في المقام الاول ، على توفير المواد أو المعدات ، بل ان الأهم من ذلك هو أن تشكل هذه الأنشطة وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الوطنية في البلدان النامية على وجه الخصوص . وفي هذا الاطار ، فمن المشجع ان نلاحظ الزيادة المستمرة في ميزانية المساعدات التقنية والتعاون التقني ، التي تضاعفت تقريبا في خمس سنوات من ١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ الى ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ .

ومن دواعي سرورنا أيضا ان نحاط علما بأن المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدها في ايلول / سبتمبر الماضي ، توصل الى توافق في الآراء على اعتماد زيادة سنوية مقدارها ١٢ في المائة عن الرقم المستهدف للمساهمات الخاصة بصندوق التعاون والمساعدة التقنيين لفترة ثلاث سنوات من ١٩٨٢ الى ١٩٨٩ .

كما ان اداء الوكالة في القيام بحملتها فيما يتعلق بالضمانات ، وهو العمل - الذي يغطي ٩٠٠ منشأة تنتشر في جميع أنحاء العالم ؛ جدير بالثناء ، وقد اعترف بذلك ايضا في المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في جنيف في ايلول / سبتمبر الماضي . ومن ثم ، فمن الاهمية بمكان ان نستمر في دعم الدور الذي تضطلع به الوكالة وانشطتها في هذا المجال وان تكفل مصداقية نظام ضمانات الوكالة وفعاليتها .

ان العمل الممتاز الذي قامت به الوكالة في مجال استخدام الطاقة الذرية فـي الأغراض السلمية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ، يتعارض بصورة حادة مع استمرار تصعيد سباق التسلح النووي الذي وصلت قيمة الموارد التي تهدد فيه الان في عام واحد فقط الى : رقم مذهل هو تريليون دولار . ان المبالغ المتاحة للوكالة لتأدية عملها المفيد تتوارى تماما امام هذا الرقم اذا قورنت به .

وتعتبر خبرة الوكالة الطويلة في مجال الضمانات ، بالاضافة الى ذلك ، رصيـدا قيما يمكن الاستفادة منه اذا توافرت الارادة السياسية التي تسمح باتخاذ الخطـوات العملية والفعالة في مجال نزع السلاح النووي .

وفيما يتعلق بالضمانات ، يرحب وفد بلدي بقبول الاتحاد السوفياتي في بداية هذا العام تطبيق نظام ضمانات الوكالة على بعض منشآته النووية المكرسة للأغراض السلمية ، وكذلك باعلان الصين في المؤتمر العام في ايلول /سبتمبر الماضي عن اعترافها اخضاع بعض منشآتها النووية المدنية لنظام ضمانات الوكالة . ويعتبر هذا بمثابة تأكيد من جانب هذين البلدين لثقتهما بمصدقية نظام ضمانات الوكالة .

واندونيسيا من الدول المستفيدة من جهود الوكالة الجديرة بالشناء التي ترمي الى مساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامج استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتطبيق التكنولوجيات النووية . وبفضل تعاون الوكالة ومساعداتها الى حد بعيد ، أصبح لدينا الان مفاعلات للبحوث يعملان بالفعل ، ومفاعل متعدد الأغراض بقدرة ٣٠ ميغـاواط في مرحلة الانشاء ، من المتوقع تشغيله في عام ١٩٨٧ ، وقد استفدنا ايضا من التعاون التقني في اطار اتفاقية التعاون الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ، وقمنا ايضا باستضافة الدورات التدريبية وبعض الانشطة الاخرى التي تم تنظيمها بمقتضى الاتفاقية .

ومن المسلم به ان هذه الانجازات تعتبر متواضعة للغاية ، ولكنها هامة لبلد مثل اندونيسيا ، ونحن نأمل يقينا ان نتمكن من الاستمرار في الاعتماد على تعاون الوكالة ومساعدتها من أجل تحقيق مزيد من التطوير لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في بلدنا في المستقبل .

واسمحوا لي الآن ، بوصفي ممثلاً للبلد الذي يرأس مجلس محافظي الوكالة ، وباسم اندونيسيا وبولندا والسويد ، ان اعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.8 والمتعلق بتقرير الوكالة لعام ١٩٨٤ .

ويتضمن مشروع القرار ثمان فقرات في ديباجته وأربع فقرات في منطوقه . الفقرتان الاولى والثانية من الديباجة فقرتان واضحتان يحد ذاتهما ، وتتشابه صياغتهما مع صياغة ما يوازيهما من فقرات القرار ١٢/٣٩ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، اما مضمون الفقرتين الثانية والرابعة من الديباجة فهو اساسا نفس مضمون الفقرة الثالثة من الديباجة قرار العام الماضي . اما الفقرة الخامسة من الديباجة ، وعلى غرار قرار العام الماضي ، فتسلم بأهمية عمل الوكالة . وتتضمن الفقرة السادسة من الديباجة اشارات الى مسألة الوفاية من الاشعاعات بغية الاعتراف بالاهمية المتزايدة لعمل الوكالة في هذا المجال ، نتيجة لزيادة انشطتها المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، واشارات الى مسألة ادخال القدرة النووية في البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها نظراً للاهتمام الذي اظهرته البلدان النامية باستخدام مفاعلات القوى الصغيرة ، أو المتوسطة الحجم .

والفقرة السابعة من الديباجة واضحة يحد ذاتها ايضاً . اما الفقرة الثامنة من الديباجة ، وعلى غرار الفقرة المقابلة في القرارات السابقة ، فتشير الى عدة قرارات اتخذتها الوكالة في آخر مؤتمراتها العامة الذي عقدته في ايلول/سبتمبر ، ويوضح الاعمال التي قامت بها الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة ومجلس الامن .

وفيما يتعلق بمنطوق مشروع القرار ، فالقرات ١ و ٢ و ٤ فقرات واضحة يحد ذاتها ، اما الفقرة الثالثة من المنطوق ، وعلى غرار الفقرة المقابلة لها من القرارات السابقة ، فتدعو كل الدول الى تعزيز التعاون الدولي عن طريق تنفيذ عمل الوكالة وفقاً لنظامها الاساسي ، كما هو منصوص عليه في المادتين الثانية والثالثة . ونأمل ان يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد رسنر (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسود
وفد بلدى ان يشيد بالسيد بليكس المدير العام ومعاونيه وذلك للتفاني الذى اظهره فـي
العام الماضي . دعما للعمل الحيوى الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتعزيزا
لأهداف الوكالة المتمثلة في عدم الانتشار النووى .
وقد اضطلعت الوكالة منذ انشائها بدور حاسم في تعزيز وتشجيع استخدامات الطاقة
النووية في الأغراض السلمية وفي نفس الوقت ، كانت بمثابة " الحارس " الفعال لتطويع
التكنولوجيا النووية لكفالة مستقبل يرفرف عليه السلم لنا جميعا ، بدلا من خطر المجابهة
النووية .

ما فتئت الولايات المتحدة تؤيد أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمادها، وتود أن تؤكد من جديد على تأييدها القوي للمساهمات القيمة التي تقدمها الوكالة في مجالات المساعدة الفنية والسلامة النووية وعدم الانتشار .

وكما جاء في التقرير السنوي للوكالة ، فقد وفرت الوكالة آلية للتعاون الدولي في تطوير التكنولوجيا النووية ، وخصصت موارد كبيرة للبرامج الرامية الى مساعدة البلدان النامية في مجالات الانتاج الزراعي وتوليد الطاقة والطب . واثنا اجتماع مجلس المحافظين التابع للوكالة في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، أكدت الوكالة من جديد على أهمية مثل هذه المساعدة في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفي مجال السلامة النووية، واصلت الوكالة بذل جهودها خلال العام الماضي من أجل وضع خطوط ارشادية بشأن تشغيل المنشآت النووية ، والتداول الآمن للمواد المشعة . وقد أبرزت الوفود التي حضرت المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار منجزات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما منها لعدم الانتشار النووي . وفي الوثيقة الختامية ، لاحظ المؤتمر الدور الهام الذي تقوم به الوكالة من خلال الاجراءات التي تطبقها في مجال الضمانات وذلك من أجل منع انتشار الاسلحة النووية . وفي تحرك وقر دعما اضافيا لدور الوكالة في مجال عدم الانتشار ، اعنت الصين خلال الاجتماع العام الاخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها قررت بمحض ارادتها ان تخضع بعض منشآتها النووية المععدة للأغراض السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب ، وانها ستجرى مشاورات مع الوكالة حول هذه المسألة .

ان الثقة التي يوليها المجتمع الدولي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية هي دليل على فاعلية الوكالة في الاضطلاع بمسؤولياتها الفنية ومسؤولياتها تجاه الضمانات . ومما يبعث على الرضى أنه في الوقت الذي تثار فيه الكثير من القضايا السياسية الخلافية في العديد من الهيئات الدولية ، نشاطر أغلبية الدول الأعضاء اقتناعنا بضرورة صون الوكالة كمنظمة دولية فعالة غير سياسية وفنية ومخصصة .

فالوكالة هي حقا قيمة فريدة عظيمة للمجتمع الدولي ، وسوف تواصل الولايات المتحدة تقديم التأييد الثابت لها .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمع الوفد السوفياتي باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجلسة العامة التي انعقدت في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ، والتي قدم فيها تقرير الوكالة عن عام ١٩٨٤ . ومن يقرأ هذا التقرير تتضح له فكرة هامة وهي أن التعاون الدولي في مختلف مجالات النشاط البشري ، بما في ذلك تسخير الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، سوف يحقق مزيدا من النجاح لو استخدمت هذه الطاقة فقط في الأغراض البناءة ولم تستخدم في تطوير أسلحة تدميرية ومتزايدة التطور تهدد بقاء الحياة على الأرض .

والاتحاد السوفياتي ان يؤيد بشدة استخدام الطاقة النووية فقط في خدمة مصالح السلم والجهود البناءة ، يعمل بنشاط من أجل اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على التهديد بالحرب النووية وتحقيق نزع السلاح . وقد ضرب الاتحاد السوفياتي المثل للآخرين ، ومن ثم ساهم في التوصل الى اتفاقات على الحد من سباق التسلح النووي ، كما اتخذ مرارا تدابير منفردة في هذا الصدد . ويدل على هذا بوضوح تعهدنا بالألا نكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ، وتطبيق تجميد على كل انواع التفجيرات النووية .

ونحن نهتم بأن تبذل جهود نشيطة تستهدف عكس اتجاهات سباق التسلح في جميع المجالات . وفي هذا الصدد ، نعلق أهمية كبيرة على منع انتشار الأسلحة النووية فسي كوكبنا . ولو حصلت بلدان أخرى على الأسلحة النووية ، سوف يؤدي ذلك الى زعزعة الاستقرار بطريقة خطيرة في الموقف العالمي ، والى تزايد اخطار تصاعد الصراعات المحلية الى صراعات عالمية ، وتزايد التهديد بالحرب النووية . ولذلك ، فمن الطبيعي أن يعرب المجتمع العالمي عن قلقه المتزايد ازاء الطموحات النووية لبلدان مثل جنوب افريقيا واسرائيل وباكستان .

ان ادراك الاخطار التي يمثلها انتشار الأسلحة النووية بالنسبة لصيانة السلم الدولي ولّد في الستينات مفهوما جديدا تماما في العلاقات الدولية ، وهو مفهوم التحديد الطوعي لعدد الدول التي تملك مثل هذه الاسلحة . وكان الكثير من الشخصيات السياسية

والعلماء في الشرق والغرب والشمال والجنوب اصحاب هذه الفكرة التي ارتكزت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهي أوسع اتفاق على الحد من التسلح من حيث عدد المشاركين فيها . وقد ارسيت المعاهدة الأساس لنظام عدم الانتشار الدولي الذي يعتبر عنصرا هاما من النظام الحالي الذي يرمي الى الحد من التسلح ، ووضع اتفاقات بشأن نزع السلاح . ان ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية ليس بالطبع مهمة سهلة . وهذا أمر مفهوم لأن ذلك ينطوي على مصالح مختلفة للدول ، كبيرها وصغيرها ، المتقدمة النمو والنامية ، والنووية وغير النووية . ومع ذلك ، يجرى التصدي لهذه المشكلة بنجاح كما يبين ذلك المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ونلاحظ مع الارتياح الكبير أن المشاركين في ذلك المحفل الدولي الهام قد اعتمدوا بالاجماع الاعلان الختامي ، وأعرهوا فيه عن اقتناعهم الرسمي بأن المعاهدة ذات أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، واكدوا من جديد على التزامهم الثابت بالمعاهدة وتصميمهم على العمل على تعزيز سلطة تلك المعاهدة .

وكما ورد في رسالة ميخائيل غورباتشوف ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الى المشاركين في ذلك المؤتمر ، فان معاهدة عدم الانتشار اثبتت فعاليتها وأنها قابلة للتطبيق . اما النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها وجودها لمدة ١٥ سنة فهي أنه لم تظهر دول نووية جديدة في العالم أثناء تلك الفترة . وقد أصبح مقررا الآن أن معاهدة عدم الانتشار تخدم المصالح الأساسية لجميع البلدان . وبدل على ذلك أن هناك الآن أكثر من ١٣٠ دولة قد انضمت الى تلك المعاهدة .

ولقد لاحظنا مع الارتياح أن المشاركين في المؤتمر أثنوا على التدابير الهامة المنفردة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ، الى وقف جميع التفجيرات النووية اعتبارا من ٦ آب / اغسطس . وقد اطنا أن هذا الوقف سوف يظل ساريا حتى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ولكنه سوف يستمر حتى بعد ذلك التاريخ - وارىد ان أؤكد على ذلك - اذا استجابت الولايات المتحدة من ناحيتها لمبادرتنا الايجابية بامتناعها عن اجراء تجارب نووية .

ومن نتائج المؤتمر الهامة النداء الطح الموجه الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة
صربانيا العظمى بأن تستأنف هذا العام المفاوضات الثلاثية بشأن الحظر التام للتجارب
على الأسلحة النووية ، فضلا عن النداء الموجه الى جميع الدول التي لديها أسلحة نووية
بالمشاركة في تلك المفاوضات في هذا الشأن في مؤتمر جنيف المعني بنزع السلاح وذلك باعتبار
السألة ذات أهمية قصوى .

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فإنه ستعد للبدء فوراً في مثل هذه المفاوضات ،
سواءً على أساس ثلاثي أو على أساس متعدد الأطراف ، وذلك انطلاقاً من تصميمه على إنهاء
سياق التسليح على الأرض ومنعه في الفضاء ، وعلى الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، وعلى
تعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

إن معاهدة عدم الانتشار لا تسهم فحسب في تخفيض حقيقي للخطر النووي ، ولكنها
أيضاً ترسي أساساً موضوعياً للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .
وفي هذا الصدد ، ينبغي التشديد على الطبيعة الفريدة التي تتسم بها أنشطة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فالوكالة لها مكانة مستقلة خاصة في منظومة المنظمات الدولية ،
وتعتبر مثلاً على التوفيق المثالي بين المصالح الوطنية للدول ومصالح البشرية قاطبة . وهي
الآلية الوحيدة ، وبشكل ما ، الآلية الدولية والعالمية ، التي تضطلع من ناحية الممارسة
بمهمة المراقبة في مجال من مجالات الحد من التسليح النووي ، وهي تعتبر في نفس الوقت
أداة فعالة لتعزيز التعاون بين الدول في مجال واسع لتطوير إنتاج الطاقة النووية .

وينبغي أن نلاحظ بارتياح في هذا الصدد أنه في المؤتمر الاستعراضي الثالث لهذه
المعاهدة كان هناك تقييم ممتاز لأنشطة الوكالة . وكما ذكر السيد بليكس في بيانه فـي
جلستنا العامة ، فإن الوكالة قدمت مساهمة مباشرة في نجاح ذلك المؤتمر بتقديم تقارير
موضوعية وخاصة عن أعمالها في مجال نقل التكنولوجيا والضمانات . ونتيجة لذلك ، أوضح
الاطلاع الختامي الصادر عن المؤتمر عدداً من التوصيات العظيمة الهامة التي تستهدف
مواصلة تحسين أنشطة الوكالة تلك .

إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن يبذل قصارى جهده للمساعدة في تنفيذ
تلك التوصيات .

ويعتبر مجال السيطرة على استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتحسين
المستمر لنظام ضمانات الوكالة من المجالات الرئيسية لأنشطة الوكالة . وفي هذا الصدد ،
يمكننا أن نلاحظ بارتياح أن الاطلاع الختامي الصادر عن المؤتمر قد أكد على ما يلي :

* ان الوكالة في اضطلاعها بأنشطة الضمانات لم تكشف اى تحويل لكميات ذات دلالة من المواد التي تخضع للضمانات الى انتاج الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووى أو الى مقاصد مجهولة .

ونحن نعتقد ان جهود الوكالة ينبغي أن تظل تستهدف ضمان شمول نظام الضمانات بشكل كامل للمواد والمنشآت النووية في جميع البلدان الا نووية التي يحتمل ان تستخدم فيها تلك المواد والمنشآت في انتاج اجهزة تفجير نووية .

ونظرا للموارد المحدودة المتاحة للوكالة ، فاننا نحذ زيادة فعالية نظام الضمانات في البلدان " المشككة على أن تصبح نووية " ، وخاصة البلدان التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونرى انه ينبغي ان تكون هناك ضوابط تتركز على المراحل الحساسة في دورة الوقود النووى في هذه البلدان . وتظل هناك حاجة الى زيادة فعالية نظام المراقبة باذخال أساليب جديدة محسنة واجراءات ووسائل تقنية وتبسيط أنشطة القائمين بعملية التفتيش .

ويتوقف الكثير في هذا المجال على الدعم الذى تحصل عليه الوكالة من الدول الأعضاء . ويؤمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دائما بأن الضمانات تعتبر مكونا أساسيا في أنشطة الوكالة ، وقد شارك بشكل فعال في البرامج العلمية والتقنية التي تخدم اقراض الضمانات . وهناك برنامج للدعم العلي والتقني لضمانات الوكالة ينفذ بنجاح في الاتحاد السوفياتي . ويجرى الآن استكمال الأنشطة المخططة للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، كما أعدت خطة لأنشطة البرنامج في السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . وتدعو هذه الخطة الى التوسع الكبير في الاعمال التي تضطلع بها الوكالة من جانب المنظمات السوفياتية الرائدة . كما يتم التوسع باستمرار في تمويل هذه الأنشطة . وسوف يصل مستوى الموارد المخصصة لبرنامج الاتحاد السوفياتي للدعم العلي والتكنولوجي لضمانات الوكالة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ الى مبلغ ٥ ملايين رومل .

وشهد العام الحالي بدء سريان الاتفاق المبرم بين الاتحاد السوفياتي والوكالة بشأن الضمانات في الاتحاد السوفياتي . وقد نفذت أول عطيات تفتيش في شهر آب/اغسطس.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالتعاون الطيب القائم بين الاتحاد السوفياتي وأمانة الوكالة، مما اتاح امكانية ان يخفض بشكل كبير الوقت الذي كان يلزم عادة لاعداد اتفاقية ولوضعها موضع التنفيذ . وقد حاولنا أن نأخذ في الحسبان المشاكل التي كان على الوكالة ان تواجهها في الاضطلاع بمهامها في الاشراف والمراقبة . وأظهرنا ، بشكل محدد ، أقصى ما يمكن من المرونة في بعض المسائل كتعيين المفتشين وتحديد جهود التفتيش المطلوبة . وتتاح للوكالة فرص مؤاتية لاستحداث وسائل واجراءات جديدة في عملية تنفيذ الضمانات في بلدنا . ونأمل في أن تنفيذ أنشطة المراقبة التي تقوم بها الوكالة في الاتحاد السوفياتي سيتيح لها الفرصة لأن تكتسب خبرات جديدة في تنفيذ الضمانات ، من شأنها ان تزيد من فعالية هذه الضمانات .

ونعتقد ان الخبرة التي اكتسبتها الوكالة في أنشطة المراقبة التي تضطلع بها - ونحن هنا نشاطر المدير العام السيد بليكس رأيه - يمكن أيضا ان تستخدم في تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي . ونحن نضع في اعتبارنا هنا قبل كل شيء وقف انتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في اغراض صنع الأسلحة ، وهو الوقف الذي يعتبر من أولى الخطوات في برنامج نزع السلاح النووي الذي اقترعناه .

ان بلدي ما فتئ يعلق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات الأخرى أيضا ، بما في ذلك مجال التعاون التقني . ويمكن ملاحظة ذلك من النمو المستمر لمساهماتنا الطوعية ، التي تتجاوز باستمرار الأرقام التي اوصت بها أمانة الوكالة . ففي الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ زادت المساهمة السنوية للاتحاد السوفياتي مرتين ونصف مرة . وعلاوة على هذا ، تم في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ تخصيص مبلغ مليون رول اضافي للمساعدات التقنية التي تقدمها الوكالة للبلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن مبلغ ١٥٠ رول خصص لتدريب الزملاء من الوكالة في الاتحاد السوفياتي . وكذلك قرر الاتحاد السوفياتي تخصيص مبلغ مليوني رول للمساعدات التقنية التي تقدمها الوكالة الى البلدان النامية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . وفي نفس الفترة ، سيوسع الاتحاد السوفياتي أنشطته في اطار برنامج دعم ضمانات الوكالة .

وفي السنوات الخمس الماضية زوّد الاتحاد السوفياتي البلدان اللانوية بسبعة
مفاعلات لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية مجموع قدرتها ٣٠٨٠ ميجاواط ، وقام بتشغيلها .
وبالإضافة الى ذلك ، يجري في الوقت الحالي انشاء ٢٢ مفاعلا نوويا بقدره اجمالية تبلغ
٣٨٠ ١١ ميجاواط .

كذلك ، يقوم الاتحاد السوفياتي بتزويد مجموعة كبيرة من البلدان ، وخاصة البلدان
النامية ، بمواد نووية ، وخدمات لاثراء اليورانيوم اللازم لمحطات توليد الكهرباء من الطاقة
النوية ، ومفاعلات البحوث ومعدات توليد الكهرباء من الطاقة النووية . وهو يقوم بأعمال
البحث والتطوير ، وتدريب العاطلين الوطنيين ، كما يرسل خبيرا سوفيات لتقديم المساعدات
التقنية .

ونحن نقدم المواد والمعدات والادوات في المجال النووي لكي تستخدم في الصناعة
والزراعة والطب والبحوث ، ونتيح للخبيرا الاجانب الفرص للتعرف على انجازات العلوم
والتكنولوجيا النووية في الاتحاد السوفياتي .

وأود أن أسترعي الانتباه بوجه خاص الى حقيقة تستوجب الترحيب وهي أن جزءاً كبيراً ومتزايداً من ميزانية الوكالة يستخدم في تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية الأعضاء في الوكالة ، وهو نجاح واضح وباهر تحققه الوكالة في أنشطتها في مجال المعونة التقنية ، ويظهر النمو الدائم للموارد المالية المخصصة لهذا المجال من مجالات أنشطة الوكالة . ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا المجال بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء ، فقد أيد الاتحاد السوفياتي اقتراحاً بتحديد مبلغ ٣٠ مليون دولار لصندوق المعونة التقنية للوكالة في عام ١٩٨٦ .

وسنواصل تطوير التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبلدنا على استعداد لتقديم خبراته الوفيرة وقدراته التقنية الكبيرة لمساعدة تلك البلدان التي تستخدم الذرة في الأغراض السلمية .

ومن ضمن برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تحظى بتأييد الاتحاد السوفياتي ، برنامج سلامة المنشآت النووية ، وخاصة محطات القوى النووية ، الذي يعتبر من البرامج البالغة الأهمية . ويشترك الاتحاد السوفياتي مشاركة فعالة في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة الإشعاعية وحماية البيئة . ونحن نؤيد انشاء نظام معلومات داخل الوكالة بشأن الحوادث التي تقع في محطات القوى النووية ، بما يمكن من استخدام الخبرة الدولية بصورة أكثر فعالية فيما يتعلق بتشغيل المفاعلات النووية .

ونحن نواصل تأييد أنشطة الوكالة في مجال التحكم في الانشطارات النووية الحرارية . ومنذ عام ١٩٥٦ اقترحنا تجميع جهود عدة بلدان في العالم من أجل تحقيق هذا الهدف . وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي يجرى العمل المشترك في هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليابان والولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية في مشروع المفاعل الحراري النووي الدولي "انتور" ، استناداً الى محطة "توكوماك" التي استحدثها العلماء والمهندسون السوفيات حالياً يستكمل العمل في مرحلة دراسة الجدوى العلمية والتصميم الأولي لهذا

المفاعل . بيد أنه حتى يمكن الشروع في التطوير العملي للمفاعلات الحرارية النووية ينبغي أولاً اختبار التكنولوجيات ، ولكن العديد من تلك التكنولوجيات يفوق حدود القدرات التكنولوجية الحديثة . وهذا يستدعي بناء مفاعل تجريبي واكتساب الخبرة في تشغيله . ويتطلب الانتقال الى مرحلة التصميم التقني وبناء مفاعل تجريبي اتخاذ قرار سياسي من قبل حكومات البلدان المشاركة في "انتور" .

وإذ نرغب بالتحديد في أن يكون الهدف من بحوثنا المشتركة هو التوصل الى مصدر للطاقة غير قابل للنفاذ عملياً ، فإن ميخائيل غورباتشوف في زيارته الأخيرة لفرنسا أشار الى امكانية المزيد من التطوير المشترك لهذا المشروع .

وسيؤدي ذلك الى ارساء الأساس بسرعة أكبر لانتاج القوى الحرارية النووية ويعتبر خطوة هامة الى الأمام في حل مشكلة الطاقة العالمية . وسوف يساعد تحقيق هذا المشروع على توفير احتياجات البشرية من الطاقة في المستقبل المنظور . وستكون "طاقة نظيفة" لأن انتاج القوى من الانصهار الحراري النووي لن يكون له الا تأثير طفيف على البيئة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى .

ومن الأهمية بمكان أيضاً ألا يؤدي العمل في هذه الاتجاهات الى توسيع قدرات الأسلحة النووية . وعلى عكس الخطط التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة في الأغراض العسكرية فإن الاتحاد السوفياتي ، ايما منا منه بموقفه المبدئي ، لا يقترح الا مبادرة انسانية سلمية تخدم مصالح كل البلدان والشعوب .

ذلك هو نهج الاتحاد السوفياتي ازاء مسألة أن يكفل للوكالات الدولية للطاقة الذرية تنفيذ مهمتها المزدهرة وهي تدعيم نظام عدم الانتشار للأسلحة النووية من ناحية وتشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للذرة من ناحية أخرى . وسيواصل الاتحاد السوفياتي كما في الماضي ، دعم الوكالة في القيام بمهامها بكل وسيلة ممكنة بما في ذلك تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي وردت في تقرير الوكالة وفي بيان السيد بليكن المدير العام عند تقديمه لذلك التقرير .

وفي سياق مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أود أن أعالج موضوعاً آخر . يود الاتحاد السوفياتي أن يشهد نجاح مؤتمر الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذي يشارك بنشاط في التحضير له . ونلاحظ أن الوكالة تؤدي مسؤولياتها بصورة نشطة . وهي المسؤوليات التي اناطتها بها الجمعية العامة بصدد هذا المؤتمر ، الذي سيبحث السبل الكفيلة بزيادة التعاون في المجال النووي في ظل شروط نظام عدم الانتشار . وستكون خبرة الوكالة في تنظيم التعاون ومعرفة التطورات في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مفيدتين للمشاركين في المؤتمر وستساعدان على التوصل الى نهج صحيح ازاء المهام التي تواجه المؤتمر .

وختاماً ، يود الوفد السوفياتي ان يقرر أنه في تقييمه لتقرير الوكالة عن عام ١٩٨٤ يشاطر رأى تلك الوفود التي أشنت على التقرير . وفي هذا السياق نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد بليكس المدير العام وللعاملين في الامانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعملهم الفعال والمثمر في العام الماضي ، ونهنئ السيد بليكس تهنئة حارة بمناسبة انتخابه لفترة جديدة في المنصب المسؤول ، منصب المدير العام للوكالة . والوفد السوفياتي مقتنع بأنه سيستمر في توفير قيادة ناجحة للأمانة العامة وستظل الوكالة أداة يعول عليها في تطوير التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في ظل ظروف تتماشى مع ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية .

السيد هوكي (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شعوية عن

الانكليزية) : تابع وفدى باهتمام كبير البيان التقديمي الذي أدلى به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بضعة أيام ويود أن يشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية للجهود الفعالة والعشرة التي بذلتها خلال العام الماضي .

واسمحوا لي بالنيابة عن وفدى أن أقدم تهاني الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الدكتور بليكس على اعادة انتخابه لمدة أربع سنوات أخرى .

ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٤ ، أسوة بالتقارير السابقة ، يظهر بصورة شاملة الأنشطة المتعددة الأوجه لتلك الهيئة الدولية ويشهد على دور الوكالة باعتبارها أداة يعول عليها في تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي الوقت نفسه ضمان عدم الانتشار للأسلحة النووية بصورة مستمرة .

قدم التقرير بعد وقت قصير من الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نشعر بالرضى الكامل لأن المشاركين في ذلك المؤتمر اعتمدوا بالاجماع الاعلان الختامي الذي يرمي الى مزيد من تعزيز النظام الدولي الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية .

وفي ظل الحالة المعقدة المتوترة الراهنة ، من المفيد للغاية أنه أمكن الاتفاق على وثيقة تتناول مسائل تتصل بشكل مباشر بصيانة الأمن وخفض تهديد الحرب النووية وكبح سباق التسلح النووي .

ونحن نشعر برضى بالغ أيضا لأن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أكدت في الوثيقة دور المعاهدة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، وأعلنت تأييدها المستمر لأهدافها وأكدت من جديد عزمها على تعزيز تنفيذها ودعم قوتها بشكل أكبر . وفي هذا الشأن أكد المؤتمر أهمية الانضمام العالمي الى المعاهدة بوصفه أفضل الطرق لتعزيز العوائق أمام الانتشار ، وحث جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام اليها . وفي هذا الاطار ، أعرب عن القلق البالغ ازاء الامكانات النووية لجنوب افريقيا واسرائيل . .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد تماما النداءات المشروعة التي توجهها بلدان افريقية وعربية بأن تقوم جنوب افريقيا واسرائيل بالانضمام الى المعاهدة وقبول اخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي خطوة تتماشى مع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تلك الاجزاء .

وانطلاقا من هذا الموقف ، أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الدورة العادية التاسعة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار GC/XXIX/767 الذي يطالب جميع الدول الأعضاء التي لم توقف حتى الآن تعاونها النووي مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بأن تقوم بذلك ، وبأن توقف نقل أى مواد انشطارية

وتكنولوجية ، وبأن تمتنع عن تقديم تسهيلات نووية بشكل مباشر أو غير مباشر لجنوب أفريقيا ، وبأن توقف جميع مشتريات اليورانيوم من جنوب افريقيا ومشتريات اليورانيوم النامبي .

وفيما يتعلق بالتطوير الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية ، تؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مرارا الحاجة الى وضع تدابير عاجلة لمنع الهجمات المسلحة على هذه المنشآت ، وبهذه الروح أيدت بلادى القرار الذى أصدرته الجمعية العامة منذ أيام قليلة ماضية ، بعنوان " العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين " . ويؤيد وفد بلادى بقوة الطلب الوارد فى الفقرة ٣ من منطوق ذلك القرار بأن تنظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى وضع تدابير اضاعية فعّالة لضمان تعهد اسرائيل بعدم الهجوم أو التهديد بالهجوم على المنشآت النووية السلمية فى العراق أو فى أى مكان اخر .

تود الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن ترى معاهدة عدم الانتشار مطبقة بجميع أجزائها . وتعلق أهمية خاصة على تنفيذ المادة السادسة ، التى ليس من شأنها أن تعزز المعاهدة نفسها فحسب وانما تخدم أيضا المصالح الحيوية للسلم والأمن الدوليين .

أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية - بالاشتراك مع الغالبية العظمى من الأطراف فى المعاهدة - وضع برنامج لتدابير فعالة ترمي الى تحقيق هذه الاهداف . ونحن نشعر بالرضى الكامل ، لأن الاعلان الختامي أعطى أولوية للقيام بمفاوضات عاجلة بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب ، وللوقف المؤقت لجميع التفجيرات النووية ، وتجميد جميع الأسلحة النووية كما وكيفا .

ترحب بلادى - جنبا الى جنب مع العديد من الدول الأخرى - بالوقف المؤقت الذى أعلنه من جانب واحد الاتحاد السوفياتي لجميع التفجيرات النووية ، كما ترحب

أيضاً باستعداد الاتحاد السوفياتي لاجراء مفاوضات بشأن الحظر الشامل على التجارب وبشأن التجميد النووي . ونأمل في أن تعيد البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية المعنية النظر في مواقفها وان ترتفع الى مستوى مسؤولياتها باعتبارها اطرافا مودعة لمعاهدة عدم الانتشار .

أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الخطر الذي يمثله مد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وسوف يؤدي هذا التطور بالفعل الى نتائج مد مرة للبشرية كلها . ولذلك ييؤيد وفد بلادى مخلصا الاقتراح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة الأربعين للجمعية العامة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء . ونحن نرى أن بإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون مثلاً جيداً لإنشاء منظمة دولية تختص بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، كما اقترح الاتحاد السوفياتي .

أكد المؤتمر الاستعراضي مجدداً أنه الى جانب التعهدات بمنع الانتشار الوارد في المعاهدة ، فان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست فقط حاسمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ولكنها اساسية أيضاً للتعاون السلمي في المجال النووي .

وفي ذلك المؤتمر ، قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مع البلدان الاشتراكية الاخرى مجموعة من المقترحات لتعزيز ضمانات الوكالة . وظهرت هذه المقترحات بشكل واضح في الجزء ذى الصلة من الاعلان الختامي . وفي الوقت نفسه ، اثنى المؤتمر على الوكالة لتنفيذها الضمانات وفقاً للمعاهدة ، وأكد أهمية التحسين المستمر في فعالية وكفاية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعم من جانبها بتدابير عملية جهود الوكالة لتحسين تدريب المفتشين . في عام ١٩٨٥ أقامت بلادى دورتين تدريبيتين للمفتشين المعينين حديثاً ، ودورة للمتدربين على شؤون الضمانات من البلدان النامية .

يرحب وفد بلادي بابرام اتفاق الضمانات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أصبح نافذ المفعول في حزيران / يونيه
١٩٨٥ . وهذه الخطوة لا تعزز بناء الثقة وتضيف قوة الى نظام الضمانات التابع للوكالة
فحسب - وانما تسمح ايضا للوكالة بالحصول على مزيد من الخبرة في التنفيذ العلمي
للضمانات، وبالتالي المساعدة على تعزيز فاعليتها .
مما يدعو للسرور ان نلاحظ أن جمهورية الصين الشعبية اعلنت نيتها في اخضاع
بعض منشآتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب،
وانها سوف تجرى مشاورات مع الوكالة بشأن هذا الأمر .

تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتؤيد تأييدا فعالا الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن . وفي لجنة ضمان الامداد تسعى بلادى السى انشاء نظام دولي معني بالامدادات النووية المضمونة يقوم على مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه شرطا مسبقا للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ان النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار تخلق في رأينا ظروفًا مؤاتية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استعمال الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، ولا بد أن تضطلع الوكالة فيه بدور هام . ويعرب وفد بلادى عن ارتياحه ازاء التقدم الجارى في الاعدادات لهذا المؤتمر ويأمل أن يحقق هدفه - ألا وهو النهوض بالتعاون الدولي بما يتفق مع التزامات عدم الانتشار .

تتخذ حكومة بلادى موقفا ثابتا ازاء دور الطاقة النووية في تلبية تزايد احتياجات الطاقة . وسيجرى تنفيذ برنامجنا الوطني للطاقة النووية تنفيذا مستمرا . وفيما يتعلق بالأنشطة التنظيمية ، يود وفد بلادى أن يحيط الجمعية العامة علما بالقانون الجديد المتعلق بتنفيذ السلامة الذرية والحماية من الاشعاعات الذى أصبح سارى المفعول في الجمهورية الديمقراطية الألمانية منذ أوائل هذا العام . وهو يتناول جميع جوانب السلامة النووية ، والضمانات النووية والحماية الجسدية . وحيث أن بلادى تولي اهتماما خاصا بالحماية الجسدية من المرفقات النووية والمواد الانشطارية ، فانها ترى أن الاتفاقية الخاصة بالحماية الجسدية في المواد النووية من شأنها أن تكون وسيلة اضافية لمنع سوء استخدام المواد النووية ، وانه لذلك يتعين على جميع الدول التي لم تنضم اليها بعد أن تفعل ذلك . ويوضح التقرير أن الوكالة ، كما كان الحال عليه في السنوات السابقة ، قد قامت بعمل جدير بالشأن في مجال المساعدة التقنية . وبلادى ، بوصفها عضوا فني

مجلس المحافظين ، ستساعد الوكالة بكل وسيلة في جهودها الرامية الى زيادة تعزيز
فعاليتها في هذا المجال . وستساهم بنصيبها في تحقيق المبلغ المطلوب من
المساهمات الطوعية ، وبالإضافة الى التزويد بالمعدات والمواد ، فانها ستوفر التدريب
للعلماء من البلدان النامية .

ويعرب وفد بلادي عن ثقته من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستدرس مختلف
التوصيات المحددة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الثالث المعني بمعاهدة عدم
الانتشار فيما يتعلق بأنشطة الوكالة وتحسين وتعزيز قدراتها وفعاليتها في الاسهام
بالاستخدام السلمي للذرة .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية مساعدة الوكالة في جميع الجهود في
هذا المجال .

ان مشروع القرار A/40/L.8 ، يحظى بتأييد بلادي .

السيد ديبم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي
بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة
الذرية ، لعرضه الواضح والشامل لتقرير الوكالة عن عام ١٩٨٤ ، وأن أهنته على اعادة
انتخابه مديرا عاما للوكالة لفترة أخرى .

وغني عن البيان أن النمسا ، باعتبارها البلد المضيف للوكالة ، تعلق أهمية
كبيرة على الوكالة التي أصبحت على مر السنين مؤسسة لا غنى عنها في العالم . فالوكالة
بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في منع اساءة استخدام المواد النووية من ناحية ، وتشجيع
الامكانيات المتعددة لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية من ناحية أخرى ،
لا تنفذ فحسب مهمة عظيمة في مجال صون السلم ، بل انها تشجع أيضا على التعاون
الدولي .

ونظرا الى ان تطور الاقتصاد العالمي في المستقبل سيقتضي الاستخدام
الأكثر فعالية لمصادر الطاقة غير التقليدية ، فان دور الوكالة في صون السلم وتشجيع

التقدم الاقتصادي سيزيد عن ذي قبل . والنمسا من جانبها ستواصل سياستها الرامية الى دعم كل الجهود التي تعزز قدرات الوكالة على مواجهة هذه التحديات المتزايدة .

لقد لاحظنا باهتمام أنه في عام ١٩٨٤ ، جرى تشغيل ٣٤ مفاعل قوى نووية في ١٣ بلدا ، وأصبح مجموع تلك المفاعلات حوالي ٣٥ مفاعلا تقريبا . ومفاعلات القوى النووية تلك تمثل ١٣ في المائة من مجموع القدرة العالمية على توليد الطاقة الكهربائية . وفي العام الأخير شهد العالم أكبر زيادة سنوية في المفاعلات الجديدة للطاقة النووية منذ بدء انشاء المفاعلات النووية على نطاق واسع في بداية السبعينات . غير أنه في عام ١٩٨٤ ، شرع في انشاء ١٦ مفاعل قوى نووية فقط ، بينما الغيت الطلبات بانشاء ١٤ مفاعلا للقوى النووية . وهذا يبرز النمو المعتدل نسبيا للطلب على الكهرباء نتيجة للموقف الرشيد من جانب الجماهير في مجال استهلاك الطاقة ونظرا للحالة الاقتصادية الدولية . وفي ظل هذه الظروف ، فان القدرة النووية التي ستقام بحلول عام ١٩٩٠ ستكون أقل بكثير مما كان متوقعا منذ عامين فقط . ومواقف الجماهير من الطاقة النووية أيضا لها تأثيرات حاسمة على مفاهيم الطاقة الوطنية وعلى سرعة تحقيقها . وعلى الرغم من أن الطاقة النووية تشكل اليوم نسبة ثمن مجموع قدرة توليد الكهرباء في العالم ، فهي لا تزال تتخذ صورة سلبية وليست مقبولة بوجه عام من جانب الجماهير . ان القبول العام لها يتوقف الى حد كبير على مقدار ونوعية المعلومات المتاحة للجمهور ، لأنه لن يقبل المقررات المتعلقة بالسياسات الا اذا حصل على كل المعلومات ذات الصلة .

ترحب النمسا بالمقرر المتخذ من جانب الجمعية العامة في دورتها الأخيرة والوارد في القرار ٣٩/٨٤ ، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استعمال الطاقة النووية في الاغراض السلمية في جنيف . والدورة السادسة للجنة التحضيرية لهذا المؤتمر التي تنعقد الآن في فيينا ، بمساعدة قيمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تحظى بتقدير عظيم في النمسا ، ستسهم بلا شك في ارساء أساس سليم لنجاح هذا المؤتمر الهام ، الذي تهتم به الحكومة النمساوية اهتماما بالغا .

لقد وافق عام ١٩٨٤ الذكرى السنوية العشرين للشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة والمعنية باستعمال نظائر واشعاعات الطاقة الذرية لتنمية الأغذية والزراعة . وتقدر النمسا تقديرا كبيرا كثيرا أنشطة هذه الشعبة التي تتزايد أهميتها نظرا للأزمات الخطيرة في مجال الزراعة وتربية المواشي في أجزاء مختلفة من كوكبنا . وفي هذا الصدد ، نؤيد تماما تركيز الوكالة على برنامجها الخاص بالمجاعة في افريقيا بغية الاسهام على أساس طويل الأجل في الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الجزء من العالم .

وأرجو أن تسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على نظام الضمانات الذى تطبقه الوكالة . ان الهدف الرئيسي من نظام التحقق الذى تنفذه الوكالة هو خلق الثقة بين الدول لتأمين اقتصار كل الأنشطة النووية في ظل النظام على الاستخدامات السلمية . والوكالة ، بصفتها منظمة مكلفة بالحيلولة دون اساءة استخدام المواد النووية ، تطلع بمهمة بالغة الأهمية في بناء الثقة وصون السلم . وبناء الثقة في مجال ذى حساسية بالغة مثل مجال التكنولوجيا النووية يعتبر شرطا لا غنى عنه لتطوير التكنولوجيا للأغراض السلمية .

وفي رأينا ، يعتبر هذا النظام الفعال لتدابير التحقق جوهريا لتوفير مناخ أكثر ملاءمة للنهوض بالطاقة النووية . ونلاحظ مع التقدير ما جاء في التقرير من أنه ، بنهاية ١٩٨٥ ، يكون ١٦٣ اتفاقا بشأن الضمانات قد دخل حيز النفاذ مع ٩٥ دولة ، كما نسجل حقيقة أن اتفاقا بشأن الضمانات بين الاتحاد السوفياتي والوكالة سرى مفعوله في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥ .

لقد دأبت النمسا على تأييد عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات ، وهي تدرك ادراكا تاما المساهمة الأساسية التي تقدمها المنظمة في خدمة السلم على الأرض . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد من جديد موقفنا السابق بأن تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية لهذه العملية الهامة لا ينبغي أن يكون محل منافسة من طلبات أخرى .

أما فيما يتعلق بالسلامة النووية ، فاننا نلاحظ بارتياح أنه لم يحدث في ١٩٨٤ أى حادث كبير في أية محطة نووية ، مما كان يمكن أن يعرض صحة الانسان أو البيئة للخطر . ووعيا من النمسا بمشكلة السلامة النووية ، تؤيد الاقتراح الرامي الى انشاء فريق استشارى دولي يعنى بالسلامة النووية ، ينظر في قضايا السلامة النووية الحالية ، ويوفر بذلك محفلا لتبادل المعلومات ذات الأهمية في هذا الصدد .

قبل حوالي خمسة أسابيع اختتم بروح بناءة في جنيف المؤتمر الاستعراضى الثالث للاطراف في معاهدة عدم الانتشار . وقد لاحظ وفدى بعين التقدير أن المؤتمر

الاستعراضي خلص الى ان أنشطة الوكالة في مجال الضمانات لم تحل دون تطوُّر الأطراف العلمي والتكنولوجي والاقتصادي أو دون التعاون العالمي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، على النحو الذي توقعه البعض . ومعاودة الانتشار لم تعرقل تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بل انها ساعدت على النهوض بها . وقد أثنى المؤتمر الاستعراضي على تنفيذ الوكالة بنجاح لبرامج المساعدة والتعاون التقنيين ، وعلى انشائها لآلية تسمح بتوجيه الموارد الخارجة عن الميزانية نحو عدد متنوع من المشروعات في الدول النامية الأطراف في المعاهدة . وحكومة النمسا مقتنعة بأن الوكالة ، بإدارتها نظام التحقق لحساب نظام عدم الانتشار ، تؤدي مهمة جوهرية للمجتمع الدولي وتخدم قضية السلم العالمي وبقاء البشرية .

ان تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في البلدان النامية عن طريق التعاون التقني والمعونة الفنية يعتبر من أهم الوظائف التي تؤديها الوكالة . ونظرا الى أن دور الوكالة في هذا الميدان سينمو دون انقطاع ، ومن ثم يسمح للبلدان النامية بالتمتع بفوائد التطبيقات المستقرة للطاقة النووية ، فان وفدى يقدر الزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة لصندوق المساعدة والتعاون التقنيين . ان مساهمة الوكالة هامة ليس فقط للبلدان النامية وانما أيضا لعدد كبير من الدول المتوسطة والصغيرة الحجم التي لا تستطيع الانتفاع من فوائد الذرة سلميا الا في اطار التعاون الدولي . وختاما ، أود أن أؤكد من جديد أن النمسا ، بصفتها دولة مضيغة للوكالة ، لن تألوا جهدا لتيسير مهمة الوكالة والمساهمة في ايجاد حل سريع وفعال لأي مشكلة قد تنشأ . وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا العميق لعلاقات التعاون والمساعدة المثالية القائمة بين الوكالة وبلادي .

السيد توماسزيفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن امتناننا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكس ، على عرضه الشيق لتقرير الوكالة عن سنة ١٩٨٤ . وأود أن أعتنم

هذه الفرصة لاؤكد مرة أخرى الأهمية التي تعلقها بولندا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتزامها بمبادئ الوكالة وأهدافها .

ويمكن للوكالة وهي تقترب من الذكرى الثلاثين لانشائها أن تفخر بأنها حصلت على اعتراف دولي قاطع ، وبأن أنشطتها أثناء كل هذه الأعوام أكدت تأكيداً تاماً ضرورة انشائها .

ومن الأمور المثيرة أن تبلغنا الوكالة ، في التقرير المطروح علينا ، بأن بلدين في العالم ، مقابل بلد واحد في العام الماضي ، ينتجان الآن أكثر من ٥٠ في المائة من قوتها الكهربائية من محطات القوة النووية ، وبأن محطات القوة النووية الجديدة التي نصبت أثناء العام الذي يغطيه التقرير زادت قدرة العالم النووية بنسبة ١٧ في المائة ، وبأن محطات القوة النووية أثناء نفس الفترة - أي في عام ١٩٨٤ - ولدت حوالي ١٣ في المائة من مجموع الكهرباء المولدة في العالم .

وبولندا تقدم تقليدياً تأييدها للوكالة في مجالات أنشطتها الرئيسية .
أولاً ، انها تقدم تأييدها لوظيفة الوكالة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، باعتباره قطعة هامة من جهاز التدابير الرامية الى الحفاظ على السلم وخلق الثقة بين الدول . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يسجل أن المؤتمر العام للوكالة عقد هذه السنة عقب المؤتمر الاستعراضي الثالث الناجح لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في جنيف وأعرب عن تقديره البالغ للأعمال التي اضطلعت بها الوكالة .

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن الوكالة ساهمت مساهمة طموسة في الاعداد للمؤتمر الاستعراضي الثالث وفي أعماله . ويود وفد بلادي أن يؤكد على أن معاهدة عدم الانتشار، التي تبلغ من العمر الآن ١٥ عاما ، تمثل أحد أهم الاتفاقات الدولية التي تحد من الأسلحة النووية . وان الدور الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحديد هذه الأسلحة يمثل دون شك أهم الوظائف التي تقوم بها الوكالة بطريقة شاليفة .

ثانيا ، اننا نؤيد عمل الوكالة في الترويج للتعاون الدولي الواسع في استخدامات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وان الدور الايجابي للوكالة في هذا الميدان معترف به عالميا . ويعتقد وفد بلادي في هذا الصدد ان الوكالة ، على غرار اسهامها في الاعداد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ستسهم اسهاما كبيرا في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، المقرر عقده في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ ، في جنيف ، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٧٤ . وأخيرا ، فاننا نؤيد عمل الوكالة في مجال التطبيقات المتعددة لتكنولوجيا الاشعاع والطرق النووية ، خاصة في الزراعة والوقاية الصحية والبحوث العلمية ، أى في المجالات التي تستخدم فيها بلادي الطاقة النووية على نطاق واسع .

ان بولندا تعلق أهمية خاصة على عدد من جوانب أنشطة الوكالة العديدة . وأولها هو عمل فرق استعراض أمان التشغيل ، التي أنشئت منذ سنتين فقط والتي تقوم ، بناء على طلب الدول الأعضاء ، باستعراض وتقييم جميع جوانب أمان التشغيل لمحطات الطاقة النووية . وما له أهمية في رأينا أن هذا الجانب الجديد من أنشطة الوكالة قد يساهم ، في نفس الوقت ، في تعزيز دور ومعايير عمل الأجهزة الوطنية المعنية بالسلامة النووية . والجانب الثاني هو شبكة التبليغ عن الحوادث . لقد دعت بولندا الى انشاء هذه الشبكة وترى أنها يمكن أن تصبح وسيلة هامة للغاية لجمع وتحليل المعلومات عن الحوادث التي تطرأ في محطات الطاقة النووية العاملة . والجانب الثالث الذي أود التنويه به هو نظام المعلومات عن مفاعلات الطاقة ، الذي يجمع مجموعة واسعة من البيانات من جميع محطات الطاقة النووية العاملة ، مما يتيح استخدام الطاقة في هذه المحطات على أحسن وجه .

وتعلق بولندا أيضا أهمية خاصة على نظام الضمانات . وما يبعث على الاغتراب أن نعلم من التقرير ما يلي :

" كما حدث في السنوات السابقة ، لم تكتشف الأمانة في ١٩٨٤ أثناء اضطلاعها بواجبات الضمانات أى ظاهرة شاذة تشير الى أن كمية معنوية من المواد النووية الخاضعة للضمانات - أو السى أى من العرافق أو المعدات الخاضعة للضمانات بموجب اتفاقات معينة - قد حرفت عن غرضها أو استعملت من أجل صنع أجهزة نووية متفجرة أخرى أو من أجل أغراض مجهولة " . (GC (XXIX)/748 ، الفقرة ٣٣٢) .

ولكن يود وفد بلادى أن يعبر عن قلقه ازاء الحقيقة المذكورة في حاشية المعلومات المذكورة أعلاه بأنه في حالة واحدة تم تصدير يورانيوم مستغف دون ابلاغ الوكالة ، وبذلك أفلتت من نظام ضمانات الوكالة . واسمحوا لي أن أعلن من جديد تأييدنا التام لجميع أنشطة الوكالة الرامية الى تعزيز صداقية وفعالية تطبيق نظام الضمانات .

ورغم ارتياحنا بالعمل الايجابي الذى قامت به الوكالة والمتجلي في التقرير السنوى المعروف على الجمعية العامة ، لا يسعنا الا أن نعرب في نفس الوقت عن عميق قلقنا ازاء " البيئة " التي تعمل فيها الوكالة ، وأعني استخدام الطاقة النووية في الأغراض غير السلمية . لقد احتفل العالم منذ بضعة أشهر بذكرى غير محبوبة هي ذكرى بدء العنصر النووى . وبعد اربعين عاما ، ان سياق التسلح النووى يسير بلا هوادة ويبدو أنه على وشك الامتداد حتى الى الفضاء الخارجى . وقد وجه الجنرال فوتيسينخ ياروزلسكي انتباه الجمعية العامة الى هذه الحالة الخطيرة في البيان الذى ألقاه بتاريخ ٢٧ أيلول / سبتمبر ، حيث أدان التبيد الناتج عن سياق التسلح وذكر بخطة راباكي الشهيرة .

ان بولندا ما برحت تؤيد الجهود الرامية الى قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية . ولهذا السبب فاننا نرى أن اقتراحات الاتحاد السوفياتي في هذا العام بوجه خاص توفر فرصة فريدة . فقرار الاتحاد السوفياتي الانفرادى بوقف وزع المزيد من القذائف المتوسطة المدى في أوروبا ، والاقتراح الداعي الى تخفيض الأسلحة النووية القادرة على الوصول الى أراضي كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بنسبة . ٥ في المائة ،

والاقتراح الداعي الى فرض حظر كامل على أسلحة الفضاء الخارجي ، بالاضافة الى الاعلان السوفياتي السابق بشأن الوقف المؤقت الانفرادى للتفجيرات النووية ، كلها أمثلة تبعث على الأمل وجديرة بالاحتذاء .

وفي الختام ، أود أن أعرب أيضا عن ارتياح وفد بلادى ان أن بولندا ستكون في السنتين القادمتين مثلة مرة أخرى في مجلس المحافظين للوكالة ، وأن مثلها قد انتخب نائبا للرئيس . واسمحوا لي أن أؤكد لكم ، وأن أؤكد من خلالكم للمدير العام ، السيد هانز بليكس ، بأن بولندا ، على غرار الماضي ، لن تألو جهدا لضمان عمل الوكالة على نحو فعال من أجل عالم أفضل وأسلم .

السيد كيان جيا دونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد استمعت

باهتمام بالغ الى البيان الذى ألقاه في ٣ تشرين الأول / اكتوبر السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويسرنا أن نلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قامت ، خلال السنة الماضية ، بقدر كبير من الأعمال المفيدة التي تسهم بصورة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية . واننا نقدر مساهمة السيد بليكس ونهنئه على انتخابه مديرا عاما لفترة جديدة .

ان الصين تعلق أهمية كبيرة على تطويع التعاون الدولي في هذا الميدان . وقد حافظت الصين على علاقات جيدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن أصبحت عضوا في الوكالة منذ حوالي سنتين . وقد تبادل خبراءنا الزيارات مع المسؤولين في الوكالة .

لقد اشتركت الصين في عدد من الأنشطة المتخصصة التي تنظمها الوكالة وساعدتها على أن تعقد في بكين اجتماعا استشاريا بشأن مفاعلات البحوث المنخفضة الطاقة ودورة تدريبية بشأن التحليل الأولي . ونحن نعتقد أن هذا التعاون مفيد للطرفين كليهما . وقد أعلنت الصين مؤخرا أنها على استعداد لأن تخضع طوعا بعض منشآتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وستجرى مشاورات مع الوكالة في هذا الشأن . ونحن نقدر تأييد وفود كثيرة لاجلنا هذا .

وتدرك بلادى تماما ، مع حرصها على تعزيز التعاون الثنائي ، أهمية منع الانتشار النووى . وقد أوضح قادة الحكومة الصينية في عدة مناسبات أن الصين لا تدعو الى الانتشار النووى أو تشجع عليه وأنها لن تساعد البلدان الأخرى على إنتاج أسلحة نووية . وفي العام الماضي أيضا وقعت الصين اتفاقات ثنائية مع الأرجنتين ، وبلجيكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان على التوالي على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والنفع المتبادل . وقد اتخذت الحكومة الصينية في اطار تعاونها مع البلدان الأخرى ، تدابير لضمان عدم استخدام المواد التي يشطبها اتفاق للتعاون السلمي في الأغراض العسكرية . وموقفنا هذا حازم وثابت . ومن غير المجدى تماما لأى طرف أن يوجه اتهامات متعسفة الى الصين في هذا الشأن .

كما لا يوجد مطلقا أى أساس لأن يروج البعض شائعات عن التعاون النووى المزعوم بين الصين وجنوب افريقيا . فمن المعروف جيدا أن الحكومة الصينية قد أدانت دائما بقوة سياسة الفصل العنصرى والعنصرية التي تتبعها سلطات جنوب افريقيا ، وساندت دوما فرض جزاءات على جنوب افريقيا في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على السواء . ولم يكن لدى بلادى مطلقا أية علاقات مع سلطات جنوب افريقيا ، ناهيك عن التعاون النووى معها . ان هذا موقف مبدئي متخذ من جانب الحكومة الصينية ولا يمكن لأى طرف ندى دوافع خفية أن يشوهه .

السيد سترومهولم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن

أهنئ الدكتور هانز بليكس على إعادة تعيينه في المنصب الهام ، وهو منصب المدير العام

للكوالة الدولية للطاقة الذرية . ان تقرير الكوالة عن أنشطتها في ١٩٨٤ المعروف علينا الآن ، يوضح نجاحه في الفترة الأولى التي شغل فيها هذا المنصب والعمل المتفاني والفعال الذي قام به كل العاملين في الكوالة . وستقدم الحكومة السويدية الى الكوالة الدولية للطاقة الذرية والى مديرها العام الدعم الكامل في السنوات المقبلة أيضا .

ان التقرير السنوى لعام ١٩٨٤ يوضح أن الكوالة ستعمر في تحقيق الآمال الكبار التي عقدتها عليها دولها الأعضاء . وأود أن أشني على التركيز المتزايد على مشاكل السلامة في برنامج الكوالة ، ونحن نرحب بالمبادرات الهائلة الجديدة التي اتخذت في هذا المجال . ان السويد تعتبر أنشطة الضمانات التي تقوم بها الكوالة مهمة من أبرز مهامها الأساسية . وينبغي تأمين الموارد الكافية لهذا الغرض ، ومن ثم تعتمز السويد الانضمام الى البلدان التي تشارك في برنامج الدعم الخاص . وتلاحظ بارتياح أن عمليات التفتيش على الضمانات لم تكشف ، أسوة بالسنوات الماضية ، عن أية مخالفة وأن مجلس محافظي الكوالة قد انتهى الى أنه لم يتم استخدام أى مواد خاضعة للضمانات في تفجيرات نووية في ١٩٨٤ .

وانه لما يستحق الثناء في رأينا أن الكوالة استطاعت زيادة مجموع مدفوعاتها في مجال التعاون التقني بمقدار ٢٠ في المائة في السنة الماضية ، وذلك أساسا عن طريق تبسيط الاجراءات الادارية . وحتى اذا لم يتسن الوصول الى معدل النمو هذا في السنوات المقبلة فاننا على ثقة بأن الموارد المتاحة ستستخدم بطريقة فعالة في ظل نظم محسنة تسمح بتخطيط أطول أجلا لأنشطة الكوالة . وقد دعمت السويد بنشاط برنامج التعاون والمساعدة التقنيين ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس المحافظين قد توصل الى قرار بشأن رقم ارشادي للتخطيط للسنوات ١٩٨٧-١٩٨٩ وأنه كفل من ثم للكوالة أساسا ضمنونا لأنشطتها في هذا المجال . ونود أن نبدى اعجابنا بجهود الكوالة لترشيد نفقاتها وتخفيضها . غير أن من الواضح أن ثمة حدا للتخفيضات التي يمكن اجراؤها اذا ما أريد للأهداف المحددة أن تتحقق . وترى السويد أنه ينبغي زيادة الاعتمادات المخصصة للضمانات وللمعونة التقنية .

ويجب أن تدعم بقدر أكبر الأجهزة المعنية بالضمانات في الكوالة لتمكينها من أداء احدى مهامها ذات الأولوية ألا وهي تنفيذ عمليات فعالة للضمانات فيما يتعلق بالأنشطة

أما مجال الأولوية الآخر - وهو مجال التعاون والمساعدة التقنيين - فإنه يحتاج بدوره إلى المزيد من التمويل . والسويد تقدم مساهمات خارجة عن الميزانية لهذه الأنشطة ونحن نحث سائر الدول المانحة على أن تزيد من مساهماتها في الموارد الخارجة عن الميزانية وذلك بالإضافة إلى زيادة اعتمادات الميزانية العادية .

في هذا الخريف عقد في جنيف المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار النووي . وطوال المؤتمر أظهرت أطراف المعاهدة التي شاركت فيه رغبة واضحة في دعم المعاهدة وتعزيزها . ويعتبر اعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء دليلاً واضحاً على هذه الرغبة . غير أن عدم تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح يعتبر مخيباً للآمال بالنسبة لحكومتنا ويفرض ضغوطاً شديدة على نظام عدم الانتشار .

أما فيما يتعلق بتنقيح مادتي معاهدة عدم الانتشار نواتي الأهمية العاشرة للوكالة، وهما المادتان الثالثة والرابعة ، فأود أن أبدى ملاحظة عامة وهي أن المناقشات والوثيقة الختامية قد أوضحت تقديراً إجماعياً لأنشطة الوكالة . ولن أعلق في هذه المناسبة إلا على بعض المسائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة لحكومتنا .

أثناء استعراض المادة الرابعة لاحظنا أن هناك آمالاً كبيرة تعلق على عمل الوكالة وعلى استمرار دورها باعتبارها الأداة الرئيسية لوضع التكنولوجيا النووية في خدمة كل الأطراف مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية .

وفيما يتعلق بتنفيذ المادة الثالثة ، تلاحظ حكومتنا بارتياح شديد أن كل الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد اتفقت على أنه ينبغي للدول الموردة أن تطالب الدول التي ليست لديها أسلحة نووية وليست أطرافاً في المعاهدة بأن تتعهد بمراعاة نفس الالتزامات بعدم الانتشار التي يتم التحقق منها بواسطة ضمانات الوكالة على غرار ما تعهدت به الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وتناشد السويد كل الدول أن تضع معياراً موحداً في هذا الصدد . فالتدابير الفعالة للحد من الانتشار الأفقي والرأسي تمثل الأساس الضروري لتساع مجال التجارة وزيادة التعاون الدولي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد حثت السويد في مختلف المناسبات ، الدول الحائزة على أسلحة نووية على أن تفصل بين أنشطتها النووية المدنية والعسكرية ، وأن تخضع نفسها للالتزامات ذاتها ولنفس عملية التحقق من خلال نظام ضمانات الوكالة فيما يتعلق بجميع الأنشطة النووية السلمية التي تتم تحت ولايتها على غرار الدول غير الحائزة على أسلحة نووية والاطراف في معاهدة عدم الانتشار . ونحن نشعر بالارتياح ان نحاط علما بأن بلدانا كثيرة قد ردت هذا النداء ، وان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قد توصل الى توافق في الآراء على حث جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية على اتخاذ اجراءات نحو القضاء على انعدام المساواة بين الدول . وكان هناك أيضا اتفاق اجماعي على مبدأ مواصلة السعي من أجل التطبيق الشامل لضمانات الوكالة على كل الأنشطة النووية السلمية في جميع الدول وينبغي أن يلتزم كل الاطراف في معاهدة منع الانتشار بأن تبذل مساعيها لكي تقبل كل الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الهدأ .

كما أود أن استرعي الانتباه الى التعليقات الايجابية التي أدلى بها أثناء المؤتمر العام للوكالة هذا العام فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذها بالفعل مؤتمر نزع السلاح بشأن حماية المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية من الهجمات المسلحة - القرار زاي جيم ٧٦٨ . واسمحوا لي أن اذكر في هذا الصدد أيضا بالنداء الذي أصدره المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار والذي يحث على تعاون جميع الدول من أجل سرعة الانتهاء من العمل الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد على تأييد حكومة بلدي التام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . والسويد هي من بين مقدي مشروع القرار A/40/L.8 الذي يحث على رأي الجمعية العامة في تقرير الوكالة ، ونأمل مخلصين أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد كيسالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفـ

فنلندا ان يشيد بالمدير العام والوكالة الدولية للطاقة الذرية على ادائهما الفعال في عام ١٩٨٤ . كما نود أن نشكر المدير العام على العرض الهام والواضح لتقرير الوكالة

عن اعمالها في عام ١٩٨٤ . ونحن نرحب باعادة انتخاب السيد هانز بليكس مديرا عاما للوكالة .

وتلاحظ حكومة فنلندا مع الارتياح أن الوكالة توجه اهتماما مستمرا متزايدا لمسائل السلامة النووية وإدارة الوقود المستنفد وتصريف النفايات . ولا تتسم هذه البرامج بالاهمية القصوى في حد ذاتها فحسب ، ولكنها هامة أيضا للجهود التي تربي الى جعل الطاقة النووية اكثر قبولا لدى الرأي العام الذي يعني معارضته للطاقة النووية احيانا ، فيما يبدو ، على أساس المفاهيم الناجمة عن الافتقار الى المعلومات الموضوعية ، وتدعو فنلندا ، فسي الوكالة وفي الامم المتحدة ، الى وضع نظام يربي الى تمويل برنامج الوكالة للمساعدة التقنية ويمكن التنبؤ به على نحو أفضل ، ومن ثم ، فنحن نشعر بالارتياح لتسجيل هذا التقدم الكبير أيضا بشأن هذه المسألة .

وبعد نظام ضمانات الوكالة شرطا اساسيا ، ان لم يكن الاساس ، للتعاون الدولي باكله في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . لذلك تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الكواري (قطر) . يتعين توفير الموارد اللازمة للوكالة للحفاظ على الثقة المتبادلة التي أوجدها هذا النظام ، التي تعتبر أمرا حيويا لجميع البلدان . وفي نهاية المطاف ، ينبغي أن تقدم جميع الدول غير الحائزة على اسلحة نووية التزاما قانونيا ملزما بعدم الانتشار ، وان تخضع جميع أنشطتها النووية ، الحالية والمقبلة ، لنظام الضمانات للتحقق من احترام هذا الالتزام ، وفي نفس الوقت ، تحت جميع الدول الحائزة على اسلحة نووية ان تتخذ خطوات للفصل بين أنشطتها النووية المدنية والعسكرية ، وان تلتزم بعدم تحويلها عن الاغراض السلمية الى أغراض انتاج الاسلحة النووية أو الأغراض العسكرية الاخرى . وفي هذا الصدد ، من المشجع أن نرى أن اربع دول من الدول الخمس الحائزة على اسلحة نووية قد التزمت باخضاع بعض انشطتها النووية السلمية لنظام الضمانات ، وان الصين قد أعلنت عن عزمها على ان تحذو حذو هذه الدول .

وفي المناقشة التي دارت في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام ، اكدت بلدان الشمال على ان الهجمات المسلحة على المنشآت النووية المخصصة للاغراض السلمية والمشمولة بالضمانات تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، ومن ثم فهي غير مقبولة على الاطلاق . كما ان الهجوم المتعمد الذي وقع في عام ١٩٨١ يشكّل تهديدا خطيرا لنظام ضمانات الوكالة كله . فقد قبل العراق تطبيق ضمانات الوكالة على جميع أنشطته النووية وشهدت الوكالة بأن تطبيق هذه الضمانات كان مرضيا . ومن ناحية أخرى ، لم تخضع اسرائيل لجميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة ، ويتعين على المجتمع الدولي ، والهيئات الدولية التي تجرى فيها مناقشة مختلف جوانب هذه المسألة ، أن توجه المزيد من الاهتمام لبحث النتائج المحددة التي ترتبت على هجوم عام ١٩٨١ وللمشكلة العامة المتعلقة بحماية المنشآت النووية من الهجمات المسلحة . ومع ذلك ، فقد وجدنا ومازلنا نجد أهمية في ملاحظة وتسجيل بيانات مثل اسرائيل في ايلول / سبتمبر . وفي رأينا ان هذه البيانات تشكل التزاما بعدم مهاجمة المنشآت النووية السلمية في أى مكان ، وقد وضع القرار الذي اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عائقا سياسيا كبيرا أمام أى محاولة للقيام بهذه الهجمات المسلحة في المستقبل . وكان الباعث وراء اتخاذ ذلك القرار هو الحفاظ على فاعلية وامكانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سعيها من أجل تحقيق أهدافها الاساسية . ومن ناحية أخرى ، فان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن ذات الموضوع في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ، لا يساهم في تحقيق هذه الأهداف . وبالرغم من تعاطفنا مع موقف العراق في هذا الصدد ، فانه كان علينا أن نصوت ضد هذا القرار . وختاما ، أود أن اعرب عن تقديرنا للاسهام الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار . واحقاقا للحق فاننا نقول أن نجاح هذا المؤتمر يعود جزئيا الى النوعية الممتازة التي اتسمت بها الوثائق التي وفرتها الوكالة .

السيد علي خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الوكالة

الدولية للطاقة الذرية تمثل جهود المجتمع العالمي لتسخير القدرة النووية لخدمة تقدم البشرية وتطورها . لقد اسهمت الوكالة منذ انشائها اسهاما كبيرا في تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية . وقد ظهرت الطاقة النووية كاقوى بديل عطسي ومنافس لمصادر الطاقة التقليدية التي تستنفد بسرعة والتي تزايدت تكلفتها باطراد على مدى العقدين الماضيين . ومن ثم ، اصبح دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر أهمية مما تصورناه في بادئ الامر .

وتعلق باكستان أهمية كبرى على مشاركتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فقد قدمت الوكالة ، بين جملة أمور ، نصحتها الحيوى الذى قام على اساسه البرنامج الطويل الامد لتوليد الكهرباء بالقدرة النووية في باكستان . ونحن نشعر بالارتياح ان انتخب أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمرهم العام الذى عقد في الشهر الماضى ، باكستان لعضوية مجلس محافظي الوكالة مرة أخرى .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم تهاني للسيد هانز بليكس على اعادة انتخابه بالاجماع لاربع سنوات أخرى مديرا عاما للوكالة . وتشيد باكستان بالطريقة الحكيمة والفعالة التي أدار بها المدير العام أعمال الوكالة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

لقد ازدادت أنشطة الوكالة اتساعا خلال السنوات الماضية ، وتشعر باكستان بالارتياح البالغ لأن المخصصات العائدة لبرنامج المساعدة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد زادت هذا العام فبلغت ٣٥٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة و نعتقد اعتقادا راسخا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدورها في تعزيز الأنشطة في مجال الاغذية والزراعة ، والتقنيات النووية للاستخدام في مجال الطب وفي مجال العلوم الفيزيائية ، ولا سيما بواسطة المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا ، وكل هذه تشكل عناصر قيعة في مساعدة البلدان النامية . وقد شعرنا بالارتياح الكلي لاستضافتنا المعهد الصيفي الدولي في دورتين التاسعة والعاشرتين المعنيتين بالفيزياء والاحتياجات الحديثة وذلك في اسلام اباد وناتياغالي في باكستان في عاين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ برعاية مشتركة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز تريستا .

ان دور الوكالة الدولية للطاقة النووية هام جدا في تعزيز السلامة النووية في كل انحاء العالم . فالوكالة توفر محفلا لتبادل الآراء على مستوى دولي بشأن السلامة بمجالات عديدة مختلفة من المجالات المتصلة بالطاقة النووية . ولا بد من مواصلة هذه الأنشطة على أساس منظم .

وتعلق باكستان أهمية كبيرة أيضا على نظام ضمانات الوكالة الحالي ، الذي أثبت جدواه وفعالته كوسيلة من أجل تعقب أي تحويل للمواد النووية لاغراض غير سلمية . ويلاحظ انه خلال السنة الحالية لم تكشف الوكالة ، مرة أخرى ، عن أية مخالفة تشير الى تحويل كمية كبيرة من المواد النووية الخاضعة للضمانات ، أو الى اساءة استخدام المنشآت أو المعدات الخاضعة للضمانات .

وفي نفس الوقت ، لا بد أن نسلم بحدود امكانيات الوكالة فيما يتعلق بالضمانات فعمل الوكالة هو اجراء عمليات التفتيش ، في اطار الضمانات ، على المنشآت النووية ، وكذلك المحطات والمرافق النووية ، وفقا لاحكام الاتفاقات التي تقوم بتنفيذها . ولكن الوكالة ليست مجهزة للقيام بمهام تتخطى مسؤولياتها وليست لديها القدرة على ذلك .

وما زالت باكستان تشعر بالقلق ازا* الاختلال المتزايد في توزيع الحالـغـبين أنشطة المساعدة التقنية وأنشطة الضمانات للوكالة ، فالمخصصات الحالية للضمانات تزيد بحوالي ٥٠ في المائة عن تلك المخصصة للمساعدة التقنية . فعند عام ١٩٧٠ ، زادت الاموال العائدة للمساعدة التقنية الى عشرة اضعاف ما كانت عليه ، بينما زادت الاموال العائدة للضمانات ٢٨ ضعفا . وباكستان تعارض أى تقليص لأنشطة ضمانات الوكالة المصطلح بها بموجب اتفاقات دولية محددة صادقت عليها الدول الأعضاء . ولكننا نأمل أن تعطي الوكالة الأولوية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وذلك تماشيا مع نظامها الاساسي وولايتها .

وكما هو مسلم به الآن ، فان استخدام الطاقة النووية هام جدا بالنسبة للبلدان النامية حيث تزداد الحاجة للطاقة بمعدل أسرع مما تزيد في البلدان ذات الاقتصادات المصنعة . فتطوير الطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا المجال من المكونات الاساسية في الاستراتيجية الهادفة الى اضافة التوازن على العلاقات الاقتصادية في العالم ، وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

ومن دواعي الأسف أن التطوير الرشيد للطاقة النووية قد تعرض لانتكاسة ، خاصة في البلدان النامية ، وذلك نتيجة القلق الذى انتاب بعض الدوائر بشأن انتشار الأسلحة النووية والمخاوف غير المبررة حول الاثار البيئية للطاقة النووية ، الأمر الذى أدى الى وضع سياسات تقييدية اعتمدها الدول الموردة وتجلت في اشكال متعددة ، منها عدم الاضطلاع بتنفيذ العقود والاتفاقات الطرزة وقد ازداد الشعور بعدم اليقين بالنسبة لمستقبل برامج الطاقة النووية في البلدان النامية نتيجة للهجوم الاسرائيلي ، الذى لم يسبق له مثيل على مرافق البحوث العراقية في عام ١٩٨١ .

وفي الاطار الدولي الحالي ، نرى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المزمع عقده في العام المقبل مؤتمر يكتسي أهمية خاصة ونأمل أن يتمكن المؤتمر من عكس الاتجاهات السلبية في التعاون السلي النووي ، وأن يوفر

قوة دفع جديدة لتعزيز قدرات الطاقة النووية الحيوية جدا في البلدان النامية .

وفي هذا الاطار ، لا بد أن نتذكر مبادئ التعاون النووي في الأغراض السلمية كما وردت في القرار ٣٢ / ٥٠ الذي اعتمده الجمعية العامة بالاجماع . فهذه المبادئ تؤكد ، في جملة أمور ، على :

* ان لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها .
(القرار ٣٢ / ٥٠ ، الفقرة ١ (ب) من المنطوق) .

وينص القرار أيضا على :

* انه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، امكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية * (القرار ٣٢ / ٥٠ ، الفقرة ١ (ج) من المنطوق)
وختاما ، ان بوسع باكستان المشاركة في اعتماد مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو المشروع الوارد في الوثيقة A/40/L.8 بتوافق الآراء .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسود

وفد المكسيك أن يعرب عن شكره للسيد هانس بليكس ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقديمه التقرير السنوي للوكالة في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر . ونفتم هذه الفرصة لكي نعرب مرة اخرى عن تقديرنا للطريقة التي أدار بها السيد بليكس اعمال الوكالة ونثني على قرار المؤتمر العام باعادة تعيينه لمدة أربع سنوات أخرى .

ان الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني تزداد باستمرار ، وقد بلغت الآن ٣٥٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وكما يتبين من التقرير ، أدت هذه

الزيادة في الموارد الى توسيع نطاق أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل أفضل أداة لدينا لتوجيه وتشجيع عطية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، ونحن على ثقة بأن الوكالة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل تطبيق التوصيات التي اصدرها المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وتتضمن هذه التوصيات ، في جملة أمور ، توصيات لتعزيز المساعدة التي تقدمها الوكالة الى البلدان النامية في تصميم مشاريع الطاقة النووية وانشائها وتشغيلها الآمن ، وتقديم المساعدة بناء على طلب الدول من أجل الحصول على التمويل من مصادر خارجية لمشروعاتها هذه ، وزيادة المساعدات المقدمة الى البلدان النامية من أجل تخطيط النظم النووية ، وتقديم مساعدة أكبر لمشاريع التعاون الاقليمية .

وبالنسبة للضمانات ، يلاحظ وفدي أن الوكالة لم تكتشف في عام ١٩٨٤ أية مخالفة تدل على تحويل كمية كبيرة من المواد الخاضعة للضمانات ، كما يلاحظ ازدياد عدد اتفاقات الضمانات .

ويرى وفدي ان من الالهية بمكان أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية ، طوعا ، بقبول تفتيش الوكالة على منشآتها النووية السلمية واخضاع هذه المنشآت لنظام الضمانات وسوف يمكن، تعميم هذا الاتجاه،الوكالة من أن تطور من قدراتها التقنية والعلمية بحيث يمكن أن تسند اليها في المستقبل مهمة التحقق من الامثال للاتفاقات التي يمكن أن يتم التوصل اليها في مجال نزع السلاح النووي .

ولا بد من الإشارة الى انه ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ان تلك الاتفاقات التي تهرم بين الوكالات والدول الحائزة للأسلحة النووية تدعم نظام عدم الانتشار وتزيد من سلطة الوكالة ومن فعالية نظام الضمانات.

ان اعادة تأكيد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة على أهمية نظام الوكالة للضمانات بالنسبة للأمن الجماعي ينبغي أن تنطوي على تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ولا تكون عقبة في وجهها. وعندئذ ستكون في وضع أفضل لتمثل لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة، التي تطالب

"بتيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية". (القرار ٢٣٧٣ (د-٢٢، المرفق) ومن المقرر أن يعقد في العام المقبل مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونأمل أن يتمكن هذا المؤتمر من تقديم مساهمة كبيرة حتى يمكن للوكالة أن "تعجل وتزيد من مساهمة الطاقة النووية في توفير السلم والصحة والرخاء للعالم كله".

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان وفد جمهورية

بلغاريا الشعبية قد درس بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٤. كما اننا تابعنا باهتمام البيان الاستهلالي الواضح والقدير الذي ألقاه المدير العام للوكالة السيد بليكس. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئه على اعادة انتخابه عن جدارة. ويشارك وفد بلدي مشاركة تامة في الرأي القائل بأن التقرير والبيان يعطيان عرضا كاملا ومقنعا للأنشطة الفعالة والمثمرة التي تقوم بها الوكالة في جميع المجالات الواقعة في نطاق اختصاصها.

لقد تأكد في السنة المستعرضة، من جديد، الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الوكالة في تنسيق جهود الدول الرامية الى تجنب خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية وفي ضمان استخدام أوسع نطاقا للطاقة النووية في الاغراض السلمية. ان النجاح المحرز في

هاتين المهمتين يتسم بأهمية أكبر في ضوء استمرار سباق التسلح، خاصة سباق التسلح النووي، والتهديد المتزايد بوقوع كارثة نووية، الأمر الذي يتخذ أبعادا جديدة بقيام احتمال امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي انتشار الأسلحة النووية الى زعزعة استقرار الحالة الدولية، وتعجيل سباق التسلح النووي، وزيادة عنف التهديد باندلاع حرب نووية، كما ان أطماع بعض الدول الواقعة في مناطق الصراعات والتوترات والتي تنتهج سياسات عدوانية لاقتناء أسلحة نووية، وبوجه خاص جنوب افريقيا واسرائيل، تشير قلقا له مبرراته .

ونحن نرى أن تعزيز وتطبيق نظام الضمانات يعتبر من المجالات ذات الأهمية القصوى في أنشطة الوكالة. وقد أكد ذلك أيضا المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي عقد مؤخرا .

ومن الحقائق المشجعة أن الدول التي اشتركت في ذلك المؤتمر أكدت مجددا بالاجماع اقتناعها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة ذات أهمية كبرى في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وتلعب ضمانات الوكالة، بوصفها عنصرا أساسيا فسي المعاهدة، دورا رئيسيا في تلافي انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي وفي تقديم التأكيدات عن امثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدة . وذلك، فانها تفضي الى تعزيز الثقة والاحساس بالأمن فيما بين الدول . وقد أبرز الدور الهام الذي يلعبه نظام الضمانات في النتيجة المستخلصة في الفقرة ٨ من الوثيقة الختامية للمؤتمر التي جاء فيها ما يلي :

" ان الوكالة في اضطلاعها بأنشطة الضمانات لم تكتشف أى تحويل

لكميات ذات دلالة من المواد التي تخضع للضمانات الى انتاج الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، أو الى مقاصد مجهولة".

وشمة نتيجة هامة أخرى هي أن أنشطة ضمانات الوكالة لم تعرقل التنمية الاقتصادية أو العلمية أو التكنولوجية للأطراف في المعاهدة، كما انها لم تعرقل التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية .

هاتان النتيجتان لهما، وغيرهما من النتائج التي خلص اليها المؤتمر الاستعراضي الثالث للطرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، أهمية بالغة. وهما يظهران بشكل ملموس أيضا في تقرير الوكالة لعام ١٩٨٤. وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية النداء الموجه الى جميع الدول التي لم تنضم بعد الى هذه المعاهدة لكي تسارع بالانضمام اليها بغية اضافة الطابع العالمي عليها وسوف نواصل المساهمة في تعزيز أنشطة المراقبة التي تضطلع بها الوكالة وفي زيادة فعالية نظام الضمانات.

وفي هذا الصدد، تعتبر الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية ذات أهمية كبرى. ومن المعروف للجميع أن جمهورية بلغاريا الشعبية انضمت الى هذه الاتفاقية أيضا في عام ١٩٨٤. ومن شأن تصديق الدول الأخرى على هذه الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في وقت مبكر ان يسهما مساهمة كبيرة في دعم نظام عدم الانتشار.

وقد أحرزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نجاحات هامة في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي تعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال. ونحن نشعر بالارتياح لأن برنامج التعاون التقني للوكالة قد نفذ بنجاح في عام ١٩٨٤ أيضا وكما أشار تقرير الوكالة، فان المستوى العالي للموارد الذي تحقق في عام ١٩٨٣ ثم تجاوزه في عام ١٩٨٤. وزادت القيمة الاجمالية للمساعدات التقنية التي قدمت في عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٢ في المائة عن مثلتها في عام ١٩٨٣. ولم يكن نمو المساعدات في مجال الخبرة التي قدمتها الوكالة الى الدول الأطراف في المعاهدة أقل أهمية، ومما سهل من ذلك السياسة الحكيمة التي اعتمدت والتي تسمح بتمويل المساعدات التقنية على أساس طوعي بالعملات الوطنية في اطار ارقام التخطيط الارشادية.

ان التقدم الذي احرزته اللجنة التابعة للوكالة، والمعنية بالتأكيدات الخاصة بالامدادات نحو الاتفاق على مجموعة من المبادئ المتصلة بهذه المسألة أمر مشجع للغاية ونحن نرى أن الاسراع في استكمال هذه المهمة يقتضي تعزيز التعاون، مع المراعاة الواجبة للعلاقة الوثيقة بين توفير الامدادات النووية على أساس مؤكد وطويل الأجل، وقيام نظام لعدم الانتشار موثوق به.

ومن المتوقع أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الى اتاحة قوة دفع جديدة للتعاون الدولي في هذا المجال . وسوف يواصل بلدى الاشتراك في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر من أجل ضمان توصله الى خاتمة ناجحة ونتائج ايجابية ومفيدة .

تعتمد جمهورية بلغاريا الشعبية بدرجة كبيرة على الطاقة النووية كعامل حافز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبفضل المساعدة والتعاون اللتين تحصل عليهما بلادي من الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، أصبحت الطاقة النووية تمدنا اليوم بنسبة ٢٨٦ في المائة من إنتاجنا من الكهرباء، مما يضع بلغاريا في المركز السادس في العالم في هذا المجال. وطبقا للخطة فإن إنتاجنا من الكهرباء المولدة بالطاقة النووية سيزداد بأكثر من الضعف في المستقبل القريب.

وكبلد لديه قدرة متقدمة للطاقة النووية، أقامت جمهورية بلغاريا الشعبية علاقات متطورة للتعاون المفيد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعنا أنشطتها المشرة في جميع جوانبها. والنسبة لنا يعتبر هذا التعاون تعاوننا في اتجاهين وبمثل حافزا هاما لبرامجنا الوطنية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، لم نأل جهدا في سبيل تعزيز الأنشطة المتعددة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والاسهام فيها، وسنواصل اتباع تلك السياسة في المستقبل أيضا.

السيد كوفاسيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد

درس وفد تشيكوسلوفاكيا عن كتيب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في الوثيقة A/40/576، التي قدمت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين.

واستمعنا باهتمام خاص الى بيان السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة، الذي عرض فيه تحليلا لنشاط المنظمة في الفترة المعنية وخاصة النتائج التي أحرزت في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في شتى مجالات الحياة، كما اقترح التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل ضمان المزيد من التطوير الشامل للمنظمة مع التركيز على البرامج الأساسية في مجال الضمانات والطاقة النووية، والسلامة النووية، والمساعدة والتعاون التقنيين.

وفي العام الماضي، ولسوء الحظ، استمر التوتر الدولي في التدهور وتزايد خطر نشوب حرب نووية. ونظرا للظروف المعقدة الحالية فمن الواضح انه من أجل ضمان منع انتشار الاسلحة النووية من الأهمية بمكان العمل على تشجيع أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز جهودها من أجل تطوير أقصى تعاون ممكن وشمري على أوسع نطاق في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي هذا المجال فان الوكالة معترف بها بوصفها الوكالة الدولية المختصة. وفي هذا السياق نحن ندرك تماما أن الحالة الدولية السياسية المعقدة الراهنة تؤثر بصورة سلبية على هذا المجال من عمل الوكالة. ومن ثم أود أن أؤكد الأهمية الايجابية للمبادرات السلمية للاتحاد السوفياتي كما قدمها الرفيق ميخائيل سمرغيفتش فورياتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي خلال زيارته لفرنسا. وبالإضافة إلى المبادرات الأخرى التي قدمتها البلدان الاشتراكية، تؤكد تلك الاقتراحات مرة أخرى السياسة الثابتة والمتناسكة للبلدان الاشتراكية التي تهدف إلى الحفاظ على السلم وتطوير التعاون الدولي.

وتؤيد تشيكوسلوفاكيا تأييدا ثابتا فكرة عدم انتشار الاسلحة النووية. ونحن ندرك انه في حالة زيادة عدد البلدان الحائزة على أسلحة نووية سيزداد خطر استخدامها عن قصد أو بصورة عفوية. ومن ثم ترى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، حكومة وشعبا، أن من بين الأهداف والمهام الرئيسية لها، وللبلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي ولجميع البلدان المحبة للسلام تكريس أقصى الجهد من أجل القضاء على خطر نشوب حرب نووية. اننا نسعى لوضع حد لسباق التسلح في الارض وعدم اضافة الصبغة العسكرية على الغضا بغض النظر عن نوع الاسلحة التي قد تستخدم فيه.

وفي هذا الصدد، نرى أن الفقرتين ٤ و ٥ من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما أهمية خاصة. وفي هذا الخصوص نعتقد أن اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية أمر له أهمية بالغة في جميع مناطق العالم. ونرى أن اقامة تلك المناطق يمثل اسهاما ايجابيا في التصفية التدريجية لجميع الاسلحة النووية.

وقبل كل شيء نولي أهمية كبرى لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والضمانات الواردة بها، التي يعتبر الالتزام بها وتنفيذها من مسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ثم ما احساس عميق بالمسؤولية قننا بالاعداد للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية. اليوم يمكن أن نعرب عن ارتياحنا للنتائج الايجابية

التي تحققت في ذلك المؤتمر الهام. ونؤيد تأييدا تاما مقررات المؤتمر، ونرى مع عدد من المشاركين، أن تلك المعاهدة هي الوثيقة القانونية الأكثر عالمية من الوثائق القائمة في مجال تحديد الاسلحة. وبالتالي ينبغي أن نبحث عن الأساليب التي تمكن من اقناع بلدان أخرى للانضمام الى المعاهدة، خاصة البلدان التي لديها برامج نووية متطورة. وفيما يتعلق بتعزيز الضمانات، فإننا نعرب عن تقديرنا للاتفاق الذي تم التوصل اليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي طس أساسه تم التفتيش فعلا على منشآت نووية سلمية سوفياتية. كما نرحب أيضا بما أبدته جمهورية الصين الشعبية في المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية من استعداد لوضع بعض منشآتها النووية بصورة طوعية تحت نظام ضمانات الوكالة، ولا جراً مشاورات مع الوكالة حول تلك المسألة.

اننا نرى أن هذا النهج من الدول في معالجة سائل الرقابة على المنشآت والمواد النووية، هو السار الذي ينبغي اتبائه حتى يمكن أن نضع تدريجيا جميع أنواع الأنشطة النووية تحت تلك الرقابة. وفي هذا الصدد، نعمل أيضا على التصريحات التي ادلى بها الرفيق غورباتشوف خلال زيارته الاخيرة لباريس. ونؤيد تماما القرار ٧٦٢/٢٩ الذي اعتمد في المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرحب بالانضمام السريع للدول الاخرى الأعضاء في الوكالة الى الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الحماية المادية للمواد النووية حتى يمكن لها بدورها أن تدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

نود أن ندلي أيضا برأينا بأن النتائج التي تم التوصل اليها خلال اعمال اللجنة المعنية بضمانات الامداد تشير الى انها أصبحت أداة فعالة لتنفيذ مبادئ معاهدة عدم الانتشار ، وانها تخدم مصالح النقل الدولي للتكنولوجيا والمواد النووية . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد كذلك ، في الأمم المتحدة ، كل التأييد مطالب البلدان النامية وجهودها لاعادة بناء علاقات اقتصادية على أسس عادلة ديمقراطية تعود بالنفع المتبادل . ونؤكد عزمنا على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية المثمرة - وهذا ينطبق على المجال النووي أيضا - مع جميع الدول التي ترغب في أن تقوم بذلك ، وفقا لمبادئ معاهدة عدم الانتشار وبما يتماشى مع امكانيات واحتياجات شركائنا .

في اطار أنشطة الوكالة ، تعزز بلادي ، في حدود امكانياتها ، برنامج المساعدة التقنية . وفي هذا الصدد ، نؤكد أننا سوف نسهم ، وفقا لقرار الحكومة التشيكوسلوفاكية ، في صندوق المساعدة التقنية بمبلغ مساو لما هو مقرر علينا . وبالإضافة الى هذا ، نواصل تقديم منح دراسية لخبراء من دول نامية لدورات دراسية طويلة المدى وقصيرة المدى في معاهد تشيكوسلوفاكية للتعليم العالي وفي معاهد البحوث العلمية ؛ وهذا جزء من برنامجنا النووي .

ان خبرة تشيكوسلوفاكيا تأتي مؤكدة لما أصبح مسلما به بشكل عام من ان البلدان الصغيرة نفسها ، مثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، يمكن أن تؤدي دورا ايجابيا في مجال علمي تقني اقتصادي معقد بالغ الأهمية مثل تطوير هندسة الطاقة النووية ، اذا ما وضعت امكانياتها في خدمة التعاون الدولي . وفي حالتنا ، ينطبق هذا على البرنامج المتكامل للنظام الاقتصادي لمجلس التعاضد الاقتصادي الذي يعمل على الاضطلاع بأنشطة وفقا للمبادئ الدولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما اقترتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهناك مثالان ايجابيان للتعاون المتعدد الاطراف هما النظام الدولي للتوثيق النووي ، ونظام التوثيق الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية اللذان تسهم فيهما تشيكوسلوفاكيا بشكل فعال . وبالإضافة الى هذين النظامين ، هناك أمثلة أخرى

هامة للغاية على التعاون الثنائي ، مثل الاتفاق بشأن التعاون من أجل السلامة النووية . وفي هذا الصدد علينا ان نؤكد الاهمية غير العادية لبرنامج معايير السلامة النووية ، الا ان علينا أن نلاحظ ان تطوير ذلك البرنامج لا يوفر لنا حتى الآن مدعاة للرضا . كما يلاحظ من تقرير الوكالة ومن البيان الذي أدلى بها مديرها العام السيد بليكس ان الوكالة تواجه الآن مهام على قدر كبير من الأهمية وما يقتضي تعزيز الوكالة . ومن الضروري السعي الى حلول شاملة هامة ببناءة للوقاية بتلك المهام . واني لا عراب عن الامل في ان تعزز جميع الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية السلم العالمي وقضية زيادة استخدام تكنولوجيا الطاقة النووية لصالح البشرية بما يضمن ألا يستخدم أبدا هذا الفتح من فتوحات العقل البشري لأغراض مدمرة .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان كندا بوصفها مؤمنة ايمانا راسخا بوجود استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، تؤيد بشدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتشجع على اعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا A/40/L.8 بتوافق الآراء ، وعلى الثناء على الوكالة ومديرها العام لعطهما في تعزيز تطبيقات الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وقد شعرنا بالامتنان للبيان الشامل الواضح الذي أدلى به هنا منذ أيام المدير العام ، ونحن نهني السيد بليكس بطبيعة الحال على اعادة تعيينه لهذا المنصب الهام . وقد سرنا بصفة خاصة ان نستمع الى ملاحظاته بشأن التطورات التي حدثت منذ قدم تقريره عام ١٩٨٤ ، وبصفة خاصة فيما يتصل بالضمانات. ومن الواضح ، رغم هذا ، انه لا تزال هناك مسافة علينا ان نقطعها في هذا الشأن . وتحقيقا لتلك الغاية ، تود كندا ان تسجل مرة أخرى ايمانها العميق بأن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقصود به اداء دور اساسي في ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة نووية أخرى . وأود أن أذكر هذا المحفل بأن وجهات النظر هذه قد شارك فيها ٨٦ بلدا مشتركا في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، المعقد في آب/اغسطس وايلول/سبتمبر في جنيف . وقد ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر أن المؤتمر :

" يعرب عن اقتناعه بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر التأكيد بأن الدول تتمثل لتعهداتها ، وانها تساعد الدول على اظهار هذا الامتثال . انها تعزز بهذا مزيدا من الثقة بين الدول ، وتساعد - بوصفها عنصرا رئيسيا في المعاهدة - على تعزيز أمنها الجماعي . و لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دور هام في منع انتشار الاسلحة النووية وأجهزة التفجيرات النووية الاخرى . ان الانشطة النووية التي لا تخضع للضمانات في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تشير مخاطر انتشار جديدة " .

ويود وفد بلادي ان يؤكد تأييد كندا للوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقوم به من وظائف هامة عديدة . ان الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الاعضاء في الوكالة ، عن طريقها ، سوف تعزز بكل تأكيد أهدافها الخاصة بزيادة وتوسيع نطاق اسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣